S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/821
1 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والذي طلب فيه المجلس الى الأمين العام أن يقدم، عند اكتمال تجريد منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المشار اليهما فيما بعد باسم "المنطقة") من السلاح، تقريرا شهريا الى المجلس عن أنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وعن تنفيذ الأطراف للاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/757-S/1995/951). وقد قدمت آخر تقرير لي بشأن هذه المسألة الى المجلس في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/705).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - ساعد تطبيع العلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إعطاء دفعة لعملية الانتقال السياسي في المنطقة. واتخذت الإدارة الانتقالية مبادرات شتى تستهدف إدامة إحراز تقدم في هذا الصدد. غير أنه الى جانب هذه الخطوات الإيجابية الرامية الى إعادة الإدماج، تواجه الإدارة الانتقالية ثلاثة تحديات مترابطة، هي عدم استعداد بعض الزعماء الصرب بالمنطقة للتحرك قدما؛ ووجود عراقيل بيروقراطية معينة على الجانب الكرواتي؛ وبالتالي، استمرار شعور سكان المنطقة بالحيرة.

٣ - ومنذ انتشارها لأول مرة في المنطقة، قامت الإدارة الانتقالية بدور الوسيط السياسي بين السلطات الصربية المحلية والحكومة الكرواتية. وبحلول آب/أغسطس، دخلت عملية إعادة الإدماج مرحلة سياسية وإدارية جديدة تطلبت إقامة اتصال مباشر بين الطرفين لتسوية خلافاتهما القائمة وتقليل ما بينهما من انعدام ثقة وشكوك. وبناء على ذلك، بادر المدير الانتقالي بإقامة سلسلة من الاتصالات المباشرة بينهما. ورغم أن هذه الاتصالات - ولا سيما فيما يتعلق بقضايا هامة كقانون العفو العام - أبرزت في بدايتها ما بين الجانبين من خلافات، فإن إقامة حوار بناء ووثيق يعد تطورا إيجابيا.

٤ - وأعطت هذه الاجتماعات الممثلين الصرب الفرصة للإعراب مباشرة عن شواغلهم إزاء أوجه قصور قانون العفو العام السابق، وإبداء تعليقات على مشروع قانون العفو العام المنقح

الذي تم تعديله بعد ذلك قبل صدوره في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقانون العفو العام الجديد هو خطوة هامة الى الأمام. وإذا ما طبق بصورة نزيهة وعادلة، فسوف يكون أساسا إيجابيا لمزيد من الخطوات نحو المصالحة. غير أن الجانب الصربي يواصل بذل محاولات لسد الطريق على إحراز تقدم فعلي في أعمال لجان التنفيذ المشتركة وفي عدد من المشاريع، وذلك الى أن يتم التوصل الى تسوية واضحة لجميع المسائل المعلقة، بما فيها وضع ومهام المجلس المشترك لبلديات الجالية الصربية، ومدة ولاية الإدارة الانتقالية. وهذه العراقيل - المتمثلة في تأخير الاستفادة من مزايا الإدماج المنظم، وتشجيع المتطرفين من الجانب الآخر ممن أشاروا من قبل الى وجود حالات تعنت صربي - لن تعمل إلا على الإضرار بمصالح الصرب في المنطقة.

٥ - وعلى الجانب الكرواتي، فإن المبادرات الإيجابية والمبتكرة، التي اتخذها المكتب المسؤول عن إعادة الإدماج، تتباطأ بسبب أفاعيل وزارات شتى في زغرب. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، التقى المدير الانتقالي برئيس الوزراء الكرواتي لإطلاعه على بعض الحالات المزعجة من التعاون غير الكافي، ولا سيما المماطلة التي لا داعي لها في تجهيز طلبات الحصول على الجنسية الكرواتية وغيرها من الوثائق. ورغم سياسة وضع العراقيل التي يتبعها بعض الزعماء الصرب في المنطقة، فإن هناك الكثيرين من السكان المحليين ممن هم على استعداد للتعاون في العملية الانتقالية أملا في تبديد مخاوفهم وشكوكهم خلال مدة ولاية الإدارة الانتقالية. وفي مراكز الوثائق - التي نظمتها شعبة الشؤون المدنية بالإدارة الانتقالية، وافتتحت في ٢٠ آب/أغسطس في بيلي ماناستير، وتعمل الآن كذلك في إيلوك وفوكوفار وباتينا ولووا - فإن الطلب يفوق قدرة هذه المراكز على تجهيز الوثائق، حيث تفيد بعض المكاتب أن المئات من مقدمي الطلبات يقفون في طوابير منذ ساعات الصباح الأولى، وأن ما يقرب من ثلث مقدمي الطلبات هم من الصرب، وأن هذه النسبة تتزايد. غير أن الأرقام التي جمعتها شعبة الشؤون المدنية بالإدارة الانتقالية، اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر، تشير الى أن من أصل ما يزيد على ٥٠٠ ١١ طلب تم تقديمها لاستصدار وثائق كرواتية متنوعة، لم يتلق مقدمو الطلبات سوى ٧٦٨ ٢ وثيقة، أي ما لا يمثل سوى حوالي ربع عدد الطلبات المقدمة.

٦ - كما أثار المدير الانتقالي مسألة عدم وفاء الحكومة الكرواتية، في حينه، بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاق المشاركة المؤقتة في تمويل الخدمات العامة في المنطقة، الموقع في ٨

آب/أغسطس ١٩٩٦، بتوفير ٤,٥ مليون كونا شهريا لتمويل الخدمات العامة في المنطقة. ذلك أن الدفعة الشهرية الواجبة السداد في ١٠ أيلول/سبتمبر لم ترد حتى ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قد أحاط علما مع التقدير، في بيانه الرئاسي الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، بالاتفاق الذي توصلت اليه حكومة كرواتيا والإدارة الانتقالية (S/PRST/1996/35).

٧ - ونجاح أيام السوق - المشار اليه في تقريري السابق (S/1996/705، الفقرة ٢٢) - يتجلى في أنها تجتذب الآن ٠٠٠ ٨ فرد كل سبت تقام فيه. فهي أساسا فرصة لالتقاء الأسر والأصدقاء. والبرنامج الحالي للم شمل الأسر، الذي يشترك فيه ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ فرد، هو دليل على حدوث تحسن تدريجي في العلاقات الفردية بين أعداد كبيرة من الصرب والكروات. ومع ذلك، فعلى بعض المستويات السياسية الكرواتية، ولاسيما بين التنظيمات المعنية بالمشردين، فإن التصريحات العدائية والدعاية القومية والمظاهرات الجماهيرية تسمم جو المصالحة بين الناس الذين عليهم، في نهاية الفترة الانتقالية، أن يعيشوا في المنطقة سواسية كمواطنين في كرواتيا. ومع أن نفاد صبر المشردين على العودة الى ديارهم هو أمر مفهوم، فإن التعبير الصاخب عن نفاد الصبر هذا، فضلا عن عدم الاستعداد لمراعاة جدول زمني واقعي للعودة، إنما هو في حد ذاته مصدر عدم أمن على الصعيد المحلي، كما أنه يعرقل العودة المبكرة. وخلال المظاهرات العامة، التي استمرت طوال شهر أيلول/سبتمبر، مارست شتى المؤسسات الكرواتية الضغط على الإدارة الانتقالية وعلى الحكومة الكرواتية لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وحضت على التبكير بإنهاء ولاية الإدارة الانتقالية، رغم أن الشروط الأساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لم تتوافر بعد.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٨ - ظلت الحالة العسكرية في المنطقة هادئة ومستقرة بصورة عامة. وما زال الوجود العسكري للإدارة الانتقالية يساهم في حفظ السلم والأمن وفي طمأنة السكان المحليين. وبالإضافة إلى ما تضطلع به الوحدات العسكرية التابعة للإدارة الانتقالية من واجب في ضمان التجريد من السلاح، فقد قامت بدور هام في النطاق الإنساني يشمل الإشراف على جهود إزالة الألغام وتوفير المعالجة الطبية في بعض الحالات وتقديم المساعدة في حالات الإغاثة الإنسانية والإجلاء الطبي. وقد تم بنجاح الاضطلاع ببعثات تدريبية للدعم الجوي عن كثب بواسطة قوة التنفيذ ومن المقرر مضاعفة التدريب في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا - الجوانب المدنية

٩ - بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما برحت وحدة الشؤون المدنية للإدارة الانتقالية تحرز تقدما مضطردا في تهيئة وتسهيل عودة المشردين من الكروات والصرب على السواء إلى ديارهم. وأول حالات لعودة أفراد من الصرب تمت بالفعل حيث غادر المنطقة ١٠ أشخاص

ضمن ثلاث عائلات للعودة إلى سلافونيا الغربية. ومن شأن هذا العدد من حالات العودة أن يزيد في الأسابيع المقبلة مع اضطراد التقدم في إصدار الوثائق اللازمة. وقد تمت إزالة الألغام في مراكز القرى النموذجية الأربع بالجـــزء الجنوبي من المنطقة، فيما يستمر التعميـــر على قدم وساق. وأول عـــودة للكروات إلى هذه المجتمعات المحلية ينبغي أن تتم في الأسابيع العديدة القادمة. وقد تأخرت إزالة الألغام في المزيد من القرى المزدحمة بالسكان بالقطاعين الأوسط والشمالي من المنطقة بسبب التفاوض على أساليب عمليات الإزالة الكرواتية - الصربية المشتركة التي تمولها كاملا حكومة كرواتيا. وقد تم الاتفاق الآن على هذه الأساليب. وإذا لم تظهر عقبات أخرى أو تغييرات في موقف أي من الجانبين فمن المقرر أن تتم إزالة الألغام في جميع المناطق المحلية النموذجية بحلول الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه بُذلت جهود متناسقة لتجهيز هذه المناطق المحلية وخاصة بيليي وإرنستونوفو وأنتوفاك انتظارا لعمليات إزالة الألغام والتعمير والعودة.

١٠ - وقد صادفت عملية لجنة التنفيذ المشتركة مؤخرا مشاكل في بعض المجالات الأساسية. وفيما تم إحراز تقدم مشهود في لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالزراعة عندما تم ترتيب تمويل كرواتي لموسم الزراعة للخريف واستمر التقدم بصورة أو بأخرى في استعادة الخدمات والهياكل العامة الأساسية، لم يحرز تقدم في عمليات تحول المناهج المدرسية وفي التوظيف بالميدان الصحي فيما بعد مرحلة الانتقال. وفي ضوء الصعوبات المستمرة، قرر المدير الانتقالي يوم ١٦ أيلول/سبتمبر أن يحل محل لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالتعليم هيئة مستقلة تترأسها الإدارة الانتقالية وتتألف من خبير واحد من كل من الجانبين. وفي اللجان الفرعية المعنية بالمنافع العامة، ثارت مخاوف من جانب الصرب بشأن إعادة التوظيف في الشركات العامة برغم النجاح الذي تحقق حتى الآن في إعادة توظيف ٦٥ صربيا بواسطة شركة بترول كرواتيا (اينا) في حقل نفط جيلوفيتشي وكانوا يتقاضون مرتبات كرواتية دون وقوع أي حوادث في الشهر الماضي. وبالإضافة الى ذلك فإن ما يكاد يكون جميع لجان التنفيذ المشتركة سوف يعاد تغيير محاور اهتمامها كي تركز على الجداول الزمنية والأنشطة العملية لإعادة الاندماج. وبصورة منفصلة، وافق كلا الجانبين على إنشاء فريق تنفيذي صغير مؤلف من مسؤولين أقدم برئاسة المدير الانتقالي يجتمع اسبوعيا لتسريع خطى التقدم في المجالات الأساسية.

قوة الشرطة الانتقالية

١١ - أظهرت فعالية قوة الشرطة الانتقالية في العمليات تحسنا مضطردا. ويوجد ١٣١ كرواتيا ضمن القوة الحالية البالغ عدد أفرادها ٣٧٣ ١. وهناك ٧٠ كرواتيا آخرون منتظمون في التدريب من أجل الالتحاق بالقوة. وتم إنشاء محطة جديدة لقوة الشرطة الانتقالية في ليبوفاك لبث الثقة في نفوس العائدين من الكروات كما قدمت الحكومة الكرواتية المزيد من المركبات والمعدات الأخرى لتحسين قدرة قوة الشرطة الانتقالية على الاضطلاع بمهامها. وما زال التعاون في تحسن بين قادة المنطقة من الصرب والكروات المحليين إلا أن بعض الأفراد الصرب ما زالوا على غير استعداد للمشاركة

الفعالة في ضبط عناصر إجرامية معينة ولا يزاولون مهامهم فيما يتعلق بالمسائل التي يترتب عليها آثار سياسية في المنطقة، وتلك مسألة يتم معالجتها على المستويات العليا. وقد أدى عدم تقديم الحكومة الكرواتية الأموال التي تدفع منها مرتبات آب/أغسطس في موعدها الى النيل بشدة من الروح المعنوية والثقة التي كانت الإدارة الانتقالية قد عملت جاهدة على توليدهما. ومع ذلك تم في نهاية المطاف دفع المرتبات في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر وجرى ذلك جزئيا باستخدام أموال قدمتها السلطات الصربية المحلية.

مراقبة الحدود

١٢ - طرأت زيادة في العائدات الإقليمية على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة من ١,٦ مليون دينار (نحو ٠٠٠ ٣٠٠ دولار) الى ٣,٧ مليون دينار (نحو ٠٠٠ ٧٤٠ دولار). وقد تحقق ذلك بفضل زيادة كفاءة إنفاذ نظام الجمارك بواسطة سلطات الجمارك المحلية وتحت إشراف مراقبي الحدود التابعين للإدارة الانتقالية عند نقاط العبـــور الدولية الثمان. أما الخطوة التالية فسوف تتمثـــل في إدخال القوانين والمؤسسات الكرواتية ضمن نظام الحدود الدولية. وتستمر المحادثات التقنية على مستوى رفيع بين وزارتي المالية والداخلية في كرواتيا وبين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارنيا وسرميوم الغربية والسلطات الصربية المحلية، بغية إنشاء دائرة مشتركة للجمارك وشؤون الهجرة تبدأ أعمالها في تشرين الثاني/نوفمبر.

الشؤون العامة

١٣ - تمت بنجاح المفاوضات لزيادة إرسال البرامج الإذاعية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية على شبكة إذاعة فوكوفار من ساعة واحدة الى ثلاث ساعات يوميا. وقد عمل مكتب متنقل للتوزيع والمعلومات يمارس نشاطه في السوق الأسبوعية التي أنشأتها الإدارة الانتقالية، على توسيع نطاق الوصول الى الجمهور ليشمل سكان كلا الجانبين. وقد نظمت وحدة الشؤون العامة في الإدارة الانتقالية سلسلة من الاجتماعات على مستوى رؤساء التحرير والمديرين في وسائل الإذاعة والتلفزيون من الصرب المحليين ونظرائهم من الكروات. ونظمت البعثة كذلك اجتماعات إحاطة إعلامية منتظمة للفريق التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يجري عمليات حفر بحثا عن الجثث في المقبرة الجماعية في أوفكارا وقدمت التوجيه لاتصالاتهم مع وسائل الإعلام المحلي والدولي الكرواتية والصربية.

المقابر الجماعية

١٤ - بدأ الموظفون العاملون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومع الأطباء المعنيين بحقوق الإنسان، عملية حفر المقبرة الجماعية في أوفكارا يوم ١ أيلول/سبتمبر. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر كانوا قد كشفوا عن عدد يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ جثة دون أن يزيلوها من مواضعها. وفي نهاية الشهر اعتزموا نقل الجثث الأولى إلى مرفق في كلية الطب التابعة لجامعة زغرب من أجل الفحص الطبي الشرعي.

خامسا - الملاحظات

١٥ - ما زالت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تؤدي عملها فيما تدخل المنطقة طورا جديدا من إعادة الاندماج. أما القضايا المعقدة في مجالات السياسات والإدارة، التي تحتاج الآن إلى مواجهتها، فلا سبيل إلى حلها إلا من خلال الاتصالات المباشرة بين الأطراف ذاتها. وعلى ذلك فإن بداية عملية من الاتصال المباشر تشكل تطورا مشجعا. ولسوف يصبح هذا الأمر من ألزم ما يكون باستمرار بما يتيح التوصل إلى اتفاق حول الكثير من مسائل السياسات المعلقة، بما في ذلك الاتفاق على القضايا التي سوف تحدد وقت وإمكانية إجراء انتخابات مهمة وناجحة.

١٦ - ومن أجل تسوية هذه المسائل، ينبغي للطرفين تحسين مستوى التعاون بينهما وبين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، مع اتخاذ خطوات تكفل إشاعة مناخ بنّاء لتحقيق المزيد من التقدم. وعلى الجانب الكرواتي، يقتضي هذا الوفاء الفوري بالتزامات هذا الجانب المالية لتقديم الخدمات العامة في المنطقة والإسراع كثيرا بإصدار وثائق الجنسية، مع تنظيم حملة إعلام واضحة ترمي إلى شرح الخطوات المتبقية للمواطنين مما يستلزمه نجاح عملية إعادة الإدماج للمنطقة وسكانها ضمن كرواتيا. على أنني يساورني القلق إزاء تقاعس حكومة كرواتيا عن اتخاذ الخطوات اللازمة لإحاطة سكانها علما على نحو كامل بالالتزامات التي تحملتها عندما وقّعت الاتفاق الأساسي فيما يتعلق بولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بما في ذلك حقوق المقيمين في المنطقة، وكذلك بحقيقة أن مسؤولي الحكومة تركوا المطالب غير الواقعية المطروحة من جانب جماعات ناشطة سياسيا دون أن يتصدوا لها. وإنني أحث الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة لخلق مناخ سياسي وجماهيري يفضي إلى بناء الثقة ومن ثم إلى الوفاء بولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية.

١٧ - وعلى الجانب الصربي، فإن مواقف التعويق التي تتخذها بعض العناصر المتشددة في القيادة المحلية تبدد الفرص التي تتيح تأمين التزامات ثابتة من أجل ضمان فرص العمل، والتنمية الاقتصادية، والعودة المنظمة للمشردين الكروات، والحماية الطويلة الأجل لحقوق الإنسان، وحفظ الطابع المتعدد الأعراق للمنطقة. والذين يسعون إلى إبطاء خطى إعادة الاندماج ينبغي أن يكونوا على بينة بأن من شأن الافتقار الكبير للتعاون من جانب كل من الطرفين، أن يفضي إلى إنهاء مبكر لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في المنطقة. وأحكم السبل بالنسبة للذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية قيادة شعبهم هو التعاون الكامل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية والمشاركة البناءة مع حكومة كرواتيا.

— — — — —